

غسان العياش

على رغم الاختلاف الكبير بين الاقتصادين المصري واللبناني، بمختلف المعايير، يمكن استخلاص دروس وعبر مفيدة من خلال مقارنة المسارين المتعاكسين لهما في السنوات الخمس الأخيرة. إن بعض المسائل التي طُرحت على الحكومة المصرية منذ سنة 2016 تشبه كثيراً عناوين التحدّيات المطروحة في وجه الدولة اللبنانية منذ سنة ونيف، مثل تحرير سعر الصرف وإصلاح المالية العامّة وإعادة صياغة سياسات الدعم ووضع برنامج إصلاحي بالاتّفاق مع صندوق النقد الدولي، وأخيراً معالجة الآثار الاقتصادية لانتشار وباء كورونا.

وصل الوباء القاتل إلى مصر في توقيت اقتصادي غير ملائم لأنه أنهى فترة من الاستقرار الاقتصادي، شهدت ارتفاعاً في معدّلات النموّ وتحسّناً في مؤشّرات المالية العامّة وكفاية في حجم الاحتياطات بالعملات الأجنبية. يعود الفضل في هذا التقدّم إلى البرنامج الاقتصادي الصارم للحكومة والذي حظي بدعم صندوق النقد الدولي سنة 2016، فأقرض مصر 12 مليار دولار لمساعدتها على تجاوز نتائج الاختلالات القديمة المتركمة والاضطرابات السياسية التي بدأت سنة 2011. بين إقرار البرنامج المدعوم من صندوق النقد سنة 2016 ووصول الوباء سنة 2019، حقّقت مصر أحد أفضل معدّلات النموّ الاقتصادي في البلدان الناشئة، وخفّضت دينها العام من 104 إلى 85 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. ارتفع المعدّل السنوي للنموّ إلى 5.6 بالمئة، وانخفض معدّل البطالة إلى 8 بالمئة، وهبط معدّل التضخّم من 14 بالمئة إلى 5 بالمئة في أقل من سنة، وبلغت الاحتياطات 45 مليار دولار.

وقد تبدّلت هذه الأرقام مع انتشار الجائحة، فتراجعت مؤشّرات الاقتصاد خصوصاً بفعل تراجع عائدات السياحة وتحويلات المصريين من الخارج وخروج رؤوس الأموال وضعف الاحتياط، ممّا خلق حاجة ماسّة لتمويل ميزان المدفوعات. ونظراً إلى ثقة صندوق النقد بإدارة مصر لبرنامجها الإصلاحي، فقد سارع إلى مدها بقرض جديد في حدود 2.7 مليار دولار لمواجهة تبعات وباء كورونا على الاقتصاد.

إذا عزلنا فترة 2015 - 2020 عن التاريخ الاقتصادي لكل من مصر ولبنان، نلاحظ أن مصر حقّقت خلال هذه الفترة منجزات اقتصادية لافتة، فيما سار لبنان، في الوقت نفسه، خطوة خطوة على طريق الانهيار. لقد نفّذت مصر إصلاحات كان يتعدّر على العهود السابقة تنفيذها، فاتّخذت القرار الصعب، لكن الضروري، بتحرير سعر الجنيه المصري، واعتمدت القوانين والأنظمة المساعدة على تحسين بيئة الأعمال، وأقرّت تدابير تشفّيقية وخفّضت الدعم على الغذاء والوقود. ورفع المصرف المركزي المصري معدّلات الفائدة للجم النتائج التضخمية لخفض سعر الصرف. نفّذت مصر في الوقت نفسه كبرى مشاريع البنية التحتية وتعاطت بكفاءة مع مؤسسات الاستثمار العربي والدولي، حتى أصبحت قبلة أنظار المستثمرين الدوليين في أوراق الدّين الحكومية، القصيرة الأجل.

تميّز الاقتصاد اللبناني منذ تأسيس لبنان ككيان مستقلّ بالنجاح والدينامية، واكتسب سمعة ممتازة في المنطقة، فاجتذبت الاستثمارات ورؤوس الأموال وحقّق معدّلات نموّ مرتفعة، بفضل القواعد التي التزمها في نظامه الاقتصادي، وبفضل انتشار اللبنانيين ونجاحهم في أميركا وأفريقيا والخليج العربي. بالمقابل، وفي الوقت نفسه، كان [#الاقتصاد المصري](#) ينوء تحت أعباء أساسية أبرزها كثافة السكان والفقر وسيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي بعد سقوط النظام الملكي.

فما الذي حصل بين 2015 و2020 حتى تتقدّم مصر ويسقط لبنان في الهاوية؟ الفارق بين الدولتين سياسي وليس اقتصادياً.

فقد ابتلي لبنان في السنوات الأخيرة بطبقة سياسية سيّئة، وحاكمين فاقدين للرؤية وللإحساس بالمسؤولية الوطنية، يغلبون مصالحهم الأثنية على الاعتبارات الوطنية. جاء ذلك في وقت تتعدّد الجيوش على أرض لبنان ويفرض على البلد أن يكون ساحة للصراع الإقليمي خلافاً لرأي أهله ومصالحهم. أما في مصر فهناك حكم واحد، ورئيس واحد، وجيش واحد. وقد قرّرت السلطة المصرية تحمّل مسؤولياتها تجاه المعضلات الاقتصادية واتخذت القرارات اللازمة، من دون خضوع لمنطق الشيعوية والزيائنية وتجارة السياسة.

عندما تكون السلطة موحّدة وتعمل للخير العام، لا تخاف القرارات الصحيحة حتى وإن لم تتمتع بتأييد الشعب. أما السلطة الضعيفة والمفكّكة والتي تغلب مصالحها الأثنية على المصلحة العامّة، فهي أضعف من اتخاذ أبسط القرارات، وتفضّل تضليل الشعب وبيعته الأوهام خوفاً من نقمته عليها.